

Distr.  
GENERAL

A/50/255  
S/1995/504  
22 June 1995



ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن  
السنة الخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الخمسون  
البنود ٩٧، ٥٦، ٤٤، ٤٢، ٢٨  
من القائمة الأولية\*  
الحالة في البوسنة والهرسك  
قضية فلسطين  
الحالة في الشرق الأوسط  
آثار احتلال العراق للكويت واعتدائه عليها  
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة إلى  
الأمين العام من الممثل الدائم للبحرين

يسريني أن أرفق طيه البيان الصادر عن الدورة الخامسة والخمسين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت بمدينة الرياض يومي ١٢ و ١٣ محرم ١٤١٦ هـ الموافق ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٥ م.

وأكون ممتناً إذا ما رتبتم لعمميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة،  
في إطار البنود ٢٨، ٤٢، ٤٤، ٥٦، ٩٧ من القائمة الأولية ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جاسم بو علاى  
السفير  
المندوب الدائم

## المرفق

بيان صحفي أصدره في الرياض يوم ١١ حزيران/يونيه  
١٩٩٥، المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج  
العربية في دورته الخامسة والخمسين

عقد المجلس الوزاري دورته العادية الخامسة والخمسين في مقر الأمانة العامة بالرياض يومي السبت والأحد ١٢ - ١٣ محرم ١٤٦٦ هـ الموافق ١٠ - ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وقد ترأس الاجتماع معالي الشيخ/محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية بدولة البحرين رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري وبحضور:

وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة	معالي/ راشد عبد الله النعيمي
وزير خارجية المملكة العربية السعودية	صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل
الأمين العام لوزارة الخارجية بسلطنة عمان	سمو السيد/هيثم بن طارق آل سعيد
وزير خارجية دولة قطر	معالي الشيخ/حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
نائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة الكويت	معالي الشيخ/صباح الأحمد الجابر الصباح

وإذ ينتهز المجلس الوزاري حلول الذكرى الرابعة عشرة لانطلاق المسيرة المباركة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على طريق تحقيق الأهداف والغايات السامية التي أرساها المجلس الأعلى، بما يلبي طموحات وططلعات أبناء دول مجلس التعاون في الأمن والاستقرار والنمو والرخاء، ليرفع إلى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون وشعوبها أصدق عبارات التهنئة.

ويشيد المجلس بالقاء الأخوي الذي تم بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، وفخامة الرئيس على عبد الله صالح، رئيس الجمهورية اليمنية، مرحباً بالنتائج التي أسفر عنها هذا اللقاء والتي تخدم مصالح البلدين الشقيقين الجارين ودول المنطقة، وتsem في تعزيز ودعم الأمن والاستقرار والسلام في الجزيرة العربية ومنطقة الخليج.

كما ينتهز المجلس الوزاري هذه المناسبة لتهنئة سلطنة عمان والجمهورية اليمنية على الانتهاء من ترسيم الحدود بينهما، ذلك الانجاز الذي يمثل خطوة ايجابية هامة تخدم الأمن والاستقرار في المنطقة. كما يعبر المجلس عن تمنياته للبلدين الشقيقين بالتوافق في كل ما من شأنه أن يعود بالمنفعة المتبادلة للشعبين الشقيقين.

وتدارس المجلس مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، ولاحظ بأن العراق لم يستوف بعد جوانب أساسية من التزاماته الدولية بموجب القرار ٦٨٧ والقرارات الأخرى ذات الصلة، لا سيما تلك المتعلقة بالافراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، واعادة كافة الممتلكات، والالتزام بآلية التعويضات.

ويؤكد المجلس الوزاري في هذا الصدد على ضرورة استكمال العراق تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه والامتناع عن أي عمل عدواني أو استفزازي امثلاً للقرار ٩٤٩، معبراً في هذا الاطار عن تقديره التام لمواقف وجمهود الدول الأعضاء في مجلس الأمن الرامية إلى تنفيذ كافة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. كما يعبر المجلس عن ارتياحه لاتخاذ مجلس الأمن القرار ٩٨٦ الذي يعالج توفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي.

ويعبر المجلس عن أسفه البالغ لرفض الحكومة العراقية تنفيذ القرار ٩٨٦ والاستفادة مما توفره بنواده من تدابير مؤقتة تهدف إلى الحيلولة دون زيادة تدهور الأوضاع الإنسانية للشعب العراقي والتحفيز من معاناته التي تحمل الحكومة العراقية مسؤوليتها الكاملة نتيجة رفضها أولاً القراراتين ٧٠٦ و ٧١٢ لعام ١٩٩١ ثم القرار ٩٨٦ لعام ١٩٩٥. ويحدد المجلس تأكيد تعاظفه التام مع الشعب العراقي الشقيق في محنته الحالية. كما يؤكد مجدداً حرصه التام على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه.

كما تدارس المجلس الوزاري مستجدات العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية ايران الاسلامية وقضية احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبri وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة، وعبر عن أسفه البالغ لعدم تجاوبها مع الدعوات المتكررة الجادة والصادقة من جانب دولة الامارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لهذه القضية، كما عبر عن قلقه من مواصلة الحكومة الايرانية اتخاذ اجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها للجزر الثلاث بما يمثل انتهاكاً لسيادة دولة الامارات العربية المتحدة يتناهى مع مبادئ القانون الدولي وميثاق المؤتمر الاسلامي ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة.

ويجدد المجلس موقفه الثابت بدعم ومساندة دولة الامارات العربية المتحدة وتأكيد سيادتها على جزرها طنب الكبri وطنب الصغرى وأبو موسى، كما يجدد المجلس تأكيد دعمه التام وتأييده المطلق لكافة الاجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث، ويدعو ايران إلى القبول بإحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية.

كما ناقش المجلس الوزاري تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ الذي أرسى الأسس التي تحقق السلام وتضمن الحل العادل وذلك بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ و مبدأ الأرض مقابل السلام.

واستعرض المجلس ماحققته مسيرة السلام من خطوات نحو احلال السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة بما يحقق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من القدس الشريف وكافة الاراضي العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

وفي هذا الاطار يعبر المجلس عن قلقه البالغ ازاء استمرار اسرائيل في الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منتهكة بذلك احكام اتفاقية جنيف الرابعة. ومخالفة لروح ونص اعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي، ومعرضة عملية السلام في الشرق الاوسط للخطر.

ويطالب المجلس الوزاري المجتمع الدولي وراعي عملية السلام باتخاذ كافة الاجراءات المناسبة للحيلولة دون تمكين اسرائيل من إحداث أي تغييرات في الخصائص الجغرافية والسكانية للقدس الشريف بحدودها المعروفة قبل الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتأمين امثال اسرائيل لقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس الشريف، لاسيما قرار مجلس الامن رقم ٢٥٢.

وقد تابع المجلس بارتياح ما شهد مؤخراً مسار المفاوضات الثنائية السورية الاسرائيلية من مؤشرات ايجابية، معرباً عن تطلعه إلى تحقيق تقدم جوهري من شأنه انهاء الاحتلال الاسرائيلي للجولان العربي السوري، كما يتطلع المجلس إلى تحقيق تقدم ملموس شامل على المسار اللبناني الاسرائيلي من شأنه انهاء الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني.

وإذ يعبر المجلس عن قلقه لاستمرار وجود برامج نووية غير خاضعة للرقابة الدولية المحكمة والفعالة، فإنه يرحب بقرار مؤتمر مراجعة تمديد حظر الأسلحة النووية بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ويطلب اسرائيل والدول المعنية الأخرى في المنطقة باخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية.

كما تابع المجلس باهتمام وقلق بالغين استمرار التدهور الأمني الخطير في جمهورية البوسنة والهرسك نتيجة تصعيد الصراع لأعمالهم العدائية وتصفهم السكان المدنيين والملاذات الآمنة في مختلف أنحاء الجمهورية، وامعانهم في ممارسة سياسة التطهير العرقي البغيضة، وحجزهم أفراداً من قوات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك واستخدامهم كرهائن ودروع بشرية في تحد سافر للمجتمع الدولي وانتهاك فاضح للقوانين الدولية.

وإذ يعبر المجلس عن بالغ الأسى والحزن لجريمة اغتيال السيد عرفان نوبيانكيتش: وزير خارجية البوسنة والهرسك، ورفاقه، التي ارتكبها الأيدي الآثمة للمليشيات الصربية المعتدية، فإنه يدين بشدة مليشيات الصربية لارتكابها تلك الجريمة النكراء وغيرها من الجرائم البشعة ضد الإنسانية في جمهورية

البوسنة والهرسك ولاستهتارها بالأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية، وتعریضها للأمن في منطقة البلقان بأسرها للخطر، ويطالب مجلس الأمن باتخاذ اجراءات عاجلة أكثر حزماً للتعامل مع قوى العدوان الصربية وارغامها على الكف عن ممارساتها ضد أهالي البوسنة وقوات الأمم المتحدة وقبول خطة السلام الدولية واحترام قرارات الشرعية الدولية، وتمكين جمهورية البوسنة والهرسك من ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس وفق المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وتوفير حماية فعالة للملاذات الآمنة، واعتبار الاعتراف المتبادل والمتسامن بكافة الدول حديقة النشأة في يوغوسلافيا السابقة شرطاً مسبقاً لتعليق العقوبات.

ويؤكد المجلس الوزاري مساندته التامة لقرار وزراء الخارجية للدول الأعضاء في فريق الاتصال حول البوسنة والهرسك التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٥م والداعي إلى عقد دورة استثنائية خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة عاجلة لبحث الأوضاع في تلك المنطقة. ويناشد المجتمع الدولي تقديم العون المادي لجمهورية البوسنة والهرسك لمساعدتها في محنتها الحالية.

وأعرب المجلس عن قلقه تجاه استمرار سفك الدماء في أفغانستان، وناشد كافة الفصائل الأفغانية بالالتزام بوقف اطلاق النار وتنفيذ اتفاق مكة المكرمة لاحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في أفغانستان.

كما يعبر المجلس عن قلقه البالغ لاستمرار اراقة الدماء في الشيشان وتزايد القتلى بين المدنيين، مجدداً دعوته للأطراف المتنازعة إلى سرعة حل خلافاتها عن طريق الحوار والتفاوض.

وفي الجانب الاقتصادي اطلع المجلس الوزاري على محضر الاجتماع الثامن والثلاثين للجنة التعاون المالي والاقتصادي الذي عقد بمقر الأمانة العامة يوم ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥م، وبارك الخطوات التي اتفقت عليها اللجنة والمتعلقة بتنفيذ قرارات المجلس الأعلى بدورته الخامسة عشرة بشأن تطوير التعاون الاقتصادي في اطار تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

- - - - -